

التَّضْعِيفُ النَّسْبِيُّ لِبَعْضِ الرُّوَاةِ - حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسَدِيِّ أَنْمُودَجًا -

د. انور فارس عبد
والسيد زكريا شعبان حنش

المقدمة

الحمد لله الذي جعل في كلِّ زمانٍ فترةً من الرُّسلِ، بقايا من أهلِ العلم؛ يَدْعُونَ من ضلٍّ إلى الهدى، وَيَصْنِبُونَ منهم على الأذى، يُحْيُونَ بكتابِ الله المَوْتَى، وَيُبْصِرُونَ بنورِ الله أهلَ العمى، فكم من قتيلٍ لإبليسَ قد أَحْيَوْهُ، وكم من ضالٍ تائه قد هدوه، فما أحسن أثرَهُم على النَّاسِ، وأقبح أثرِ النَّاسِ عليهم، ينفون عن كتابِ الله تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين^(١).

وصلِّ اللهم وسلِّم على المبعوث رحمة للعالمين سيِّدنا محمد-صلى الله عليه وسلم-، وعلى آله وأصحابه، وعلى كلِّ من اهتدى بهديه واتبع سنته إلى يوم الدين، أجمعين.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ الله قد اختار أناساً لخدمة دينه على مدى العصور، يرفعون شعائره، ويسعون في سبيله أشدَّ السعي وأحسنه، وكان من هؤلاء الرُّجالِ حفص بن سليمان الأسدي، الراوي عن عاصم قراءته، حيث منَّ الله عليه بأن يحمل عن عاصم قراءته، وَرَزَقَتْ قراءته الحظَّ الأكبر لدى النَّاسِ، لا سيما في زماننا هذا، فنرى أكثر المسلمين يقرؤون اليوم بقراءته، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على إخلاص هذا الرجل، والله تعالى أعلم. وإذا كان الحال على ما وصفتُ، والأمر على ما بيَّنتُ، فإنَّ حفصاً مع ما له من

(١) الرد على الجهمية والزنادقة؛ لأحمد بن حنبل: ٥٦.

الشُّهُرةُ الواسعةُ في علمِ القراءات، وأنَّ له اليومَ في زماننا الحظَّ الأكبرَ فيها، نجدُ المحدثينَ -عموماً- قد ضَعَّفُوهُ في روايته للحديث، بل قال بعضهم: إنَّه متروكُ الحديث، بل غالى ابنُ خراشٍ - وهو نَفْسُهُ متكلِّمٌ فيه - في حفص فراح يكذِّبه. ومع أنَّ حفصاً قد ضَعَّفَهُ المحدثونَ -عموماً-، وأنَّخُوا فيه القولَ إلا أنَّ هناكَ نصوصٌ عزيزةٌ جاءتْ تدلُّ على ثقة حفص وقبول روايته في الحديث من المحدثين أنفسهم لا غيرهم، كقول وكيع بن الجراح، وأحمد بن حنبل في روايتين جاءت عنه، وكذا كلام الحاكم يومئٍ بذلك، وصنيع الطحاوي أيضاً. ولمَّا رأيتُ العلماء قد اختلفَ صنيعُهُمْ -وبعضُ أقوالِهِمْ- في توثيق وتضعيف حفصٍ في الحديث، أحببتُ أن أجمع تلكَ الأقوالَ وأدرسها، ثمَّ أبين أنَّ تضعيفه في الحديث ليس مطَّرداً في علومه الأخرى كقراءته للقرآن.

وللموضوع أهميةٌ كبيرةٌ جداً، لا تخفى على الجميع؛ إذ أن الموضوع ينماز بما يلي:

- إنَّه يتعلّق برجلٍ إمام في القراءات، وسوف يتعرَّضُ البحثُ إلى بيان مكانته في علم القراءة.

- إنَّ البحثَ سوف يحمل في طياته الدفاعَ عن عدالة حفص، وهذا أمرٌ في غاية الأهمية؛ إذ إنَّ حفصاً تكلَّم فيه ابنُ خراشٍ، ورماه بالكذب ووضع الحديث، وبيان مجازفة ابن خراش فيه.

- إنَّ البحثَ سوف يبيِّن أنَّ تضعيف الراوي في بعض الموضوعات لا يعني أنَّ هذا يكون جارياً على علومه وفنونه الأخرى، وحفص خير مثال على ذلك كما سوف يأتي.

هذا، وثمة أبحاث ومقالات تمتد إلى موضوع بحثي بصلّة، كبحت للأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد، وهو تحت عنوان: ((حفص بن سليمان الأسدي راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل))، إلا أنَّ الدكتور غانماً لم يعرِّض على التضعيف

النسبي-الذي هو صلب موضوعي- ويؤصل له تأصيلاً علمياً، وذلك أن مقصده في بحثه بيان حفص في الحديث خاصة، لذا أصّلت لموضوع التضعيف النسبي، ثم أني زدتُ على ما قاله الدكتور غانم أموراً فانتته، وكما علقت على أقوال أهل الجرح والتعديل بما يروي الغليل ويشفي العليل كما سوف يجد ذلك القارئ.

وقد قسمت بحثي على ثلاثة مباحث، وكان رسمها على ما يلي:

• **المبحث الأول/ سيرة حفص بن سليمان الأسدي الذاتية، وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ومولده.

المطلب الثاني: مسكنه وأسرته وأولاده ووفاته.

• **المبحث الثاني/ سيرته العلمية، وفيه أربعة مطالب:**

المطلب الأول: شيوخ حفص بن سليمان الذين روى عنهم الحديث أو القراءة.

المطلب الثاني: تلامذة حفص بن سليمان أو من روى عنه الحديث أو القراءة.

المطلب الثالث: أقوال المجرحين لحفص بن سليمان الأسدي في روايته للحديث.

المطلب الرابع: أقوال المعدّلين -من أهل الجرح والتعديل- لحفص بن سليمان الأسدي.

• **المبحث الثالث/ التضعيف النَّسَبِيُّ لِبَعْضِ الرُّوَاةِ، وثناء العلماء على رواية حفص**

في القرآن، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التضعيف النسبي لبعض الرواة.

المطلب الثاني: ثناء العلماء على رواية حفص في القرآن.

ثم كانت **الخاتمة** وكان فيها أبرز النتائج، ثم ذكرت بعدها ثبت **المصادر**

والمراجع، كما وقد تقدّم البحث كله فهرست الموضوعات.

ويمكن بيان المنهج المتبع في بحثي هذا على ما يلي:

- ترجمة لحفص بن سليمان ترجمة مختصرة.
 - نقلت أقوال المجرحين والمعدلين التي جاءت تحمل اجتهاد أصحابها بشكل يكاد أن يكون كلياً.
 - علقت على المواطن التي تحتاج إلى تعليق، وربما طال التعليق على حسب أهميته.
 - لم أذكر بطاقة الكتاب كاملة في (الهامش)، واكتفيت بذكرها في ثبت المصادر والمراجع؛ هرباً من التكرار ومن تثقيل الحواشي (الهامش).
- ومن أبرز المصادر التي أعتمدتها في البحث، كتب تراجم الرجال، كتواريخ البخاري، والضعفاء؛ للعقيلي، والكامل في الضعفاء؛ لابن عدي، وسير أعلام النبلاء؛ للذهبي، إلى غير ذلك من المصادر المثبتة عند النقل منها.
- هذا، وما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ، أو سهو، أو نسيان، فمني ومن الشيطان، والله ورسوله وأهل العلم منه براء، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

المبحث الأول

سيرة حفص بن سليمان الأسدي الذاتية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

اسمه ونسبه وكنيته ومولده

اسمه ونسبه: هو حفص بن سليمان بن المغيرة^(١) الأسدي^(٢) الكوفي^(٣)، ويقال له: الغاضري^(٤)، ويعرف بِحُفَيْص^(٥).

كنيته: أبو عمر المقرئ^(٦)، البرَّاز^(٧)، ويعرف بابن أبي داود^(٨).

مولده: جاء في بعض كتب أهل العلم أنَّ مولد حفص بن سليمان الأسدي كان سنة تسعين (٩٠هـ)^(٩) من هجرة النَّبِيِّ مُحَمَّد-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في مدينة الكوفة.

-
- (١) ينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب البغدادي، ٦٤/٩ ترجمة (٤٢٦٥)، وتهذيب الكمال؛ للمزي، ١٠/٧ ترجمة (١٣٩٠).
- (٢) قال السمعاني في الأنساب ١/٢١٤: ((الأسدي، بفتح الألف والسين المهملة، وبعدها الدال المهملة، هذه النسبة إلى أسد، وهو اسم عدة من القبائل...))، وينظر: اللباب في تهذيب الأنساب، ١/٥٢.
- (٣) ((الكوفي، بضم الكاف وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى بلدة بالعراق، وهي من أمَّهات بلاد المسلمين، بُنيت في زمان عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، خرج منها جماعة من العلماء والمحدثين قديماً وحديثاً، وفيهم شهرة، استغنيا عن ذكرهم؛ لشهرتهم...))، الأنساب؛ للسمعاني، ١٧٢/١١، وينظر: اللباب؛ لابن الأثير، ٣/١١٨.
- (٤) هذه النسبة ممَّا استدركها ابن الأثير على السمعاني حيث قال في لب الألباب ٢/٣٧٢: ((قلت: فاته الغاضري، بفتح الغين وبضاد المعجمة، هذه النسبة إلى غاضرة بن مالك بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن حُزَيْمَة ينسب إليه كثير...)).
- (٥) ينظر: الكامل في الضعفاء؛ لابن عدي، ترجمة ٢٦٨/٣ (٥٠٥).
- (٦) ((المُقرئ: هذه النسبة إلى قراءة القرآن وإقراءه...))، الأنساب ١٢/٤٠٠، وينظر: لب الألباب؛ لابن الأثير ٣/٢٤٧.
- (٧) قال السمعاني في الأنساب ٢/١٩٩: ((البرَّاز: بفتح الباء المنقوطة وبوحدة والزايين المعجمتين بينهما ألف، هذه اللفظة تقال لمن يبيع البز، وهو الثياب، واشتهر جماعة بها من المتقدمين والمتأخرين...))، وينظر: لب الألباب؛ لابن الأثير، ١/١٤٦.
- (٨) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم، ١٧٣/٣ ترجمة (٧٤٤).
- (٩) ينظر: تأريخ الإسلام؛ للذهبي، ١١/٨٧ ترجمة (٥٨)، ومعرفة القراء؛ له، ٢٨٧/١، وغاية النهاية؛ لابن الجزري، ٢٥٤/١.

المطلب الثاني

مسكنه وأسرته وأولاده ووفاته

مسكنه: هو كوفي الأصل إلا أنه غادر الكوفة إلى بغداد، وكان يسكن في محلة سُوَيْقَةَ نَصْر^(١).

أسرته وأولاده: لم تذكر المصادر التي ترجمت لحفص بن سليمان شيئاً عن أسرته ولا عن أولاده، فلا يدري هل لديه أولاد أم لا، إلا أنهم ذكروا أن حفصاً هو ابن امرأة عاصم ابن أبي النجود، حيث نشأ حفص بن سليمان يتيماً، وكان يسكن مع عاصم بن أبي النجود في داره^(٢)، ولم يزد أحدٌ على ذلك.

وفاته: ولا بدّ للشمس أن تغيب، ولا بدّ للعافية أن تفارق الأبدان، وهكذا هو حال الحياة الدنيا؛ فقد فضحها الموت، فلم يدعْ لذي لبّ بها فرحاً، ولكن المؤمن يرجو رحمة الله ورضوانه وجنته، فتهون عليه الدنيا وزينتها، ويسهل عليه الموت، فما غائبٌ ينتظره المؤمن خيراً له من الموت، توفي حفص بن سليمان في سنة ثمانين ومئة، وقيل: تسعين ومئة (١٩٠هـ)^(٣)، وعلى القول الصحيح: أنه توفي ثمانين ومئة (١٨٠هـ)، وقيل: بين الثمانين والتسعين (١٨٠-١٩٠هـ)^(٤).

(١) المجروحين؛ لابن حبان، ٢٢٥/١ ترجمة (٢٤٨)، وتأريخ بغداد؛ للخطيب، ١٨٦/٦، وشرح المقدمة الجزرية؛ للأستاذ الدكتور غانم الحمد: ١١٥. وسويقة نصر: هي بلدة تنسب إلى نصر بن مالك الخزاعي، بشرقي بغداد، أقطعها إيّاها المهدي، وهو والد أحمد بن نصر الزاهد المطلوب في القرآن أيام الواثق. ينظر: معجم البلدان، ٢٨٨/٣.

(٢) ينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب، ٦٤/٩ ترجمة (٥٨)، وتهذيب الكمال؛ للمزي، ١١/٧ ترجمة (١٣٩٠).

(٣) تأريخ الإسلام؛ للذهبي، ٨٨/١١ ترجمة (٥٨).

(٤) غاية النهاية؛ لابن الجزري، ٢٥٥/١.

المبحث الثاني سيرته العلمية

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

شيوخ حفص بن سليمان الذين روى عنهم الحديث أو القراءة

لمَّا كان حفص بن سليمان من الأئمة الأعلام الذين طَوَّفُوا ورحلوا في البلدان؛ طلباً للعلم وأهله، كان لذلك أثرٌ كبيرٌ في أن يجمع له شيوخ كثيرون، حدَّث عنهم، سواء في القراءة أو في الحديث، وهؤلاء هم أبرز شيوخه ذكرتهم على حروف المعجم على حسب ما اشتهروا بأسمائهم وكناهم، وترجمت لهم ترجمة تعريفية مختصرة:

١. أبو رجاء الشَّامي: وهو محرز بن عبدالله الجزري الشَّامي^(١).
٢. إسماعيل بن عيَّاش: وهو ابن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، توفي حوالي ١٨٢هـ^(٢).
٣. أيُّوب السَّخْتِيَّاني: وهو ابن أبي تميمة كيسان السَّخْتِيَّاني، أبو بكر البصري، توفي ١٣١هـ^(٣).
٤. ثابت البناني: وهو ابن أسلم البُناني، أبو محمد البصري، توفي ١٢٧هـ^(٤).
٥. عاصم بن أبي النجود، وهو عاصم بن بهدله، وهو من أبرز شيوخ حفص بن سليمان في القراءة^(٥).
٦. عمر بن ذر: وهو ابن عبدالله بن زرارة الهَمْداني الكوفي، توفي حوالي ١٥٣هـ^(٦).

(١) ينظر: تقريب التهذيب، ٥٢١ ترجمة (٦٥٠٢)، لم أجد من ذكر سنة وفاته.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ١٠٩ ترجمة (٤٧٣).

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ١١٧ ترجمة (٦٠٥).

(٤) ينظر: تقريب التهذيب، ١٣٢ ترجمة (٨١٠).

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ٢٨٥ ترجمة (٣٠٥٤).

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ٤١٢ ترجمة (٤٨٩٣).

٧. عمرو بن مرة: وهو ابن عبدالله بن طارق الجَمَلِي المَرَادِي، أبو عبدالله الكوفي الأعمى، توفي ١١٨ هـ^(١).
٨. غيلان: وهو ابن جامع بن أشعث المحاربي، أبو عبدالله الكوفي، قاضيهما، توفي ١٣٢ هـ^(٢).
٩. قيس بن مسلم: وهو الجَدَلِي، أبو عمرو الكوفي، توفي ١٢٠ هـ^(٣).

المطلب الثاني

تلامذة حفص بن سليمان أو من روى عنه الحديث أو القراءة

- قد روى عن حفص بن سليمان أناسٌ كثيرون، ذكرتُ أشهرهم على حسب ما اشتهر من أسمائهم وكناهم على حروف المعجم، وهم كالتالي:
١. أبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم: وهو الترجماني بن بسام البغدادي، توفي ٢٣٦ هـ^(٤).
 ٢. أبو بكر بن أبي الدنيا: وهو عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي مولاها، البغدادي، صاحب تصانيف، توفي ٢٨١ هـ^(٥).
 ٣. أبو عمر هبيرة بن محمد: وهو التمار الأبرش بغدادي مشهور بالإقراء والمعرفة^(٦).
 ٤. أبو منصور عصام بن الوضاح: وهو السرخسي البصري، روى عن حفص عن عاصم الحروف^(٧).
 ٥. أحمد بن جبير الأنطاكي: وهو ابن محمد بن جعفر، أبو جعفر، وقيل أبو بكر الكوفي^(٨).

(١) ينظر: المصدر نفسه، ٤٢٦ ترجمة (٥١١٢).

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٤٤٣ ترجمة (٥٣٦٨).

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٤٤٣ ترجمة (٥٣٦٨).

(٤) ينظر: المصدر السابق، ١٠٥ ترجمة (٤١٢).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ٣٢١ ترجمة (٣٥٩١).

(٦) ينظر: معرفة القراء الكبار؛ للذهبي، ترجمة (٢٢)، ولم أجد من ذكر سنة وفاته.

(٧) ينظر: غاية النهاية؛ لابن الجزري، ٥١٢/١ ترجمة (٢١١٨)، ولم أجد من ذكر سنة وفاته.

(٨) ينظر: المصدر نفسه ٤٢/١ ترجمة (١٧٦)، ولم أجد من ذكر سنة وفاته.

٦. الحسن بن محمد بن أعين: وهو الحراني أبو علي، وقد ينسب إلى جده، توفي ٢١٠ هـ^(١).

٧. حمزة بن القاسم: وهو أبو عمارة الأحوال الأزدي الكوفي، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن حفص بن سليمان^(٢).

٨. داود بن مهران: وهو أبو سليمان الدباغ، توفي ٢١٧ هـ^(٣).

٩. عبد الرحمن بن محمد بن واقد: وهو أبو شبيل، روى عن حفص بن سليمان القراءة^(٤).

المطلب الثالث

أقوال المجرِّحين لحفص بن سليمان الأسدي في روايته للحديث

من ينظر إلى أقوال علماء الحديث في حفص بن سليمان الأسدي -جرحاً وتعديلاً- يجد أنَّ عبارتهم تكاد أنَّ تتفق على تضعيف حفص وتركه في الحديث، بل أنَّ هناك من بالغ وراح يُكذِّب حفص بن سليمان، وهذا القول الأخير لا شكَّ في خطئه وغلوه ومجانبته للصواب، فما كان حفص بن سليمان كذاباً، وسوف يأتي تحرير ذلك وتبينه، لذا سوف أنقل أقوال المجرِّحين، مع مناقشة بعض الأقوال عقيب ذكرها في الحاشية، لا سيما من اتهمه بالكذب.

● قال شعبة بن الحجاج: ((أخذ منِّي حفص بن سليمان كتاباً فلم يرده، وكان يأخذ كتب النَّاسِ فينسخها))^(٥).

(١) ينظر: تقريب التهذيب؛ لابن حجر ٦٣ ترجمة (١٢٨٠).

(٢) ينظر: غاية النهاية؛ لابن الجوزي، ١/٢٤٦ ترجمة (١١٩٦).

(٣) ينظر: تأريخ بغداد؛ للخطيب، ٩/٣٣١ ترجمة (٤٤١٤).

(٤) ذكره ابن الجوزي في غاية النهاية، ١/٢٥٤ في جملة من أخذ عن حفص بن سليمان روايته.

(٥) العلل ومعرفة الرجال؛ لعبد الله بن أحمد، ٣/٧٧ (٤٢٥٧)، ثم استفاض نقل ذلك عن شعبة ابن الحجاج في كتب الرجال.

• قال عبدالرحمن بن مهدي: ((والله، ما تحلُّ الرواية عنه))^(١).

التعليق: كذا جاء عن شعبة قوله هذا في حفص بن سليمان الأسدي أبي عمر البزاز، بأنَّه كان يأخذ كتب الناس وينسخها، وأنَّه أخذ من شعبة نفسه كتاباً فلم يرجعه إليه، إلا أنَّنا قد وجدنا أنَّ قول شعبة بن الحجاج كان في حفص بن سليمان المنقري وليس الأسدي، كما جاء في أقدم المصادر التي نقلت قول شعبة، وهو الطبقات؛ لابن سعد، حيث جاء فيه ٢٥٦/٧ ((حفص بن سليمان مولى لبني منقر، ويكنى أبا الحسن، وكان أعلمهم بقول الحسن، قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: أخذ منِّي حفص بن سليمان كتاباً، فلم يرده عليّ، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها، ومات قبل الطاعون بقليل، وكان الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة))، إلا أنَّ أحمد والبخاري والعقيلي وابن عدي ومن جاء بعدهم جعل قول شعبة في حفص بن سليمان الأسدي وليس المنقري، وكأنَّه الصواب، فيكون ابن سعد قد وهم في نقله وإن كان أسبقهم قولاً وتدويناً لقول شعبة، وذلك من أوجه:

أولاً: أنَّ أئمة الحديث قد اتفقت عبارتهم على جعل قول شعبة في حفص بن سليمان الأسدي.

ثانياً: أنَّ حفص بن سليمان المنقري ثقة في الحديث بلا خلاف بينهم-التقريب ١٧٢ ترجمة (١٤٠٦)-، فلو صحَّ أنَّ شعبة قال مقلته فيه لكان ضعيفاً، وبما أنَّ حفص بن سليمان الأسدي هو الضعيف فيحمل قول شعبة فيه، اضم إلى ذلك بأنَّ الأئمة جعلوا قول شعبة في حفص الأسدي خلافاً لابن سعد.

ثالثاً: أنَّ ابن سعد له أوهام وأخطاء ليست بالقليلة، فهو ليس من الذين يعتمد عليهم مطلقاً في النقل، بل في الجرح والتعديل أيضاً، وقد نبَّه بعض العلماء على ذلك، فقال المعلم اليماني: ((ابن سعد هو محمد بن سعد بن منيع، كاتب الواقدي، روى الخطيب في ترجمته أنَّ مصعباً الزبييري قال لابن معين: حدثنا ابن سعد الكاتب بكذا وكذا، فقال ابن معين: كذب!. واعتذر الخطيب عن هذه الكلمة وقال: محمد عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدلُّ على صدقه. وقال أبو حاتم: يصدق. ووفاة ابن سعد ٢٣٠هـ، فقد أدركه أصحاب الكتب الستة إدراكاً واضحاً، وهو مقيم في بغداد حيث كانوا يترددون، وهو مكثَّر من الحديث والشيوخ، وعنده فوائدٌ كثيرة، ومع ذلك لم يخرجوا عنه شيئاً إلا أنَّ أبا داود روى عن أحمد بن عبيد... عن ابن سعد عن أبي الوليد الطَّيَالِسِيِّ أنَّه قال: يقولون قبيصة بن وقاص له صحبة. وهذه الحكاية ليست بحديث ولا أثر، ولا ترفع حكماً ولا تضعه... فأما ابن سعد، فلا مظنة للعدر-أي في عدم رواية أصحاب الكتب الستة عنه-إلا أنَّهم رغبوا عنه، ومع ذلك فليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده ومعرفة درجات رجاله في حد أنَّ يقبل منه تليين من ثبته غيره؛ على أنَّه في أكثر كلامه إنَّما يتابع شيخه الواقدي، والواقدي تالفٌ، وفي -مقدمة الفتح- في ترجمة عبدالرحمن بن شريح: شدَّ ابن سعد؛ فقال: منكر الحديث، ولم يلتفت أحدٌ إلى ابن سعد في هذا؛ فإنَّ مادَّته من الواقدي، والواقدي ليس بمعتمد. وفيها في ترجمة محارب بن دثار، قال ابن سعد: لا يحتجون به، قلت: بل احتج به الأئمة كلهم... ولكن ابن سعد يقلد الواقدي. وفيها في ترجمة نافع بن عمر الجمحي: قد قدَّما أنَّ تضعيف ابن سعد فيه نظر؛ لاعتماده على الواقدي)).

الشيخ عبدالرحمن المعلمي وجهوده في خدمة السنة ورجالها؛ لمنصور عبدالعزيز: ٢٣٢. وبما تقدم يتبين أنَّ صنيع ابن سعد في جعل قول شعبة في حفص بن سليمان المنقري مظنة للخطأ، بدليل ما تقدَّم ذكره، والله أعلم.

رابعاً: وحمل قول شعبة على حفص الأسدي أولى من الحمل على المنقري؛ وذلك أنَّ حفصاً الأسدي قد اتهمه بعضهم بالكذب كما سوف يأتي، وجعل قول شعبة فيه يبعد مظنة الاتهام، فيكون سبب النكارة في حديث حفص حاصلة جرأ تهاون حفص في الرواية، وأنَّ الكتب التي كان يستنسخها ويحدث بها غير معتمدة، بل قد تكون فيها أحاديث مختلقة موضوعة كان سببها اتهام حفص بالكذب. والله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب؛ لابن حجر، ٣٥٤/٢.

- قال علي بن المديني: ((ضعيف الحديث، وتركته على عمد))^(١).
- قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: ((سمعت أبي يقول: حفص بن سليمان يعني أبا عمر القارئ- متروك الحديث))^(٢).
- قال ابن خراش: ((كذاب متروك يضع الحديث))^(٣)، وعلى إثر ذلك عدّه العجمي

(١) تهذيب الكمال؛ للمزي، ٤/٧، لترجمة (١٣٩٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال؛ لعبد الله، ٣٨٠/٢، (٢٦٩٨).

التعليق: بحكم على الراوي بالترك إذا كان متهمًا بالكذب، أو كثر غلطه، ومن يخطئ في حديث يجمع عليه فلا يهتم نفسه ويقيم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، ويحكم عليه بالترك إذا ذهب الجميع إلى تركه. ينظر في ذلك: الرفع والتكميل؛ للكنوي، ١٣٩، مع تعليق عبد الفتاح أبي غدة، حاشية (٣).

(٣) تهذيب الكمال؛ للمزي، ٤/٧، لترجمة (١٣٩٠).

التعليق: هذا القول من ابن خراش غير مقبول، وليس بعدل ولا مرضي، وابن خراش هو نفسه متكلم فيه كما سوف يأتي، فابن خراش ٢٨٣هـ من الذين أغرقوا في ثلب خصومهم تحاملاً وتعنّتاً، فقد كان رافضياً متعصباً جلدًا، لا يمر به ذكر أحد من أهل السنة إلا أطلق لسانه طعنًا وتحاملاً عليه، وقد شهد على نفسه، وشهد عليه غيره بذلك، بأنّه متورط في الغلو في التشيع أيما تورط... وقد صنّف هذا الهالك المؤلف كتاباً في الطعن في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - ينظر: تأريخ بغداد ١٠/٢٨٠، لترجمة (٥٣٣٣) - فكفى به إثماً وخذلاناً وخيبة وخسراناً أن يجمع مصنفًا في الطعن على الشيخين رضي الله عنهما -، فإذا كان هذا حاله مع الشيخين فلا غربة = في قوله في حفص بن سليمان، فهذا مما يوجب التوقف في قبول نقد ابن خراش في مخالفه من أهل السنة حتى تتبين نزاهته بأن يتابعه غيره من أهل الاستقراء والسبر والبراءة، قال الذهبي عن ابن خراش - سير أعلام النبلاء ١٣/٥١٠ -: ((هذا مُعْتَرٍّ مَخْذُولٌ، كان علمه وبالأعلى عليه، وسعيه ضلالاً، نعوذ بالله من الشقاء))، وكان رفضه موجباً لسقوط عدالته عند الذهبي حيث قال - كما في تذكرة الحفاظ ٢/٦٨٥ -: ((فأما أنت أيها الحافظ البار الذي شريت بؤلك - إن صدقت - في التّرحال فما عذرك عند الله؟ مع خبرتك بالأمر، فأنت زنديق، فلا رضي الله عنك))، وقد أهدر نقد ابن خراش للرواة - مما سببه التحامل للخلاف في المعتقد - غير الذهبي من النقاد. ينظر: مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة؛ للدكتور جمال أسطيري، ١/١٧٠، وقد ذكر الدكتور - وفقه الله - أمثلة كثيرة تدل على مجازفة ابن خراش في خصومه من أهل السنة والجماعة، فتتظر في محلّها في الكتاب المتقدم الذكر.

ملاحظة: وقد أطلت النفس بعض الشيء في ردّ قول ابن خراش؛ وذلك أنّ قوله هذا يسقط عدالة حفص بن سليمان جملة وتفصيلاً، بخلاف قول غيره من النقاد المضعفين لحفص بن سليمان، فإنّ أقوالهم في جعل حفص بن سليمان في مرتبة الضعف أو الترك حملها العلماء على روايته للحديث لا على عمومها، أمّا قول ابن خراش فهو وصف لحفص بن سليمان يسلب عدالته في العلوم كلّها، ولا يمكن تأويله بأنّ مقصده كذا وكذا، أو أنّه قصد الكذب الذي هو التحديث بخلاف الواقع، لذا يجب لزماً أن يهدر قول ابن خراش هذا هدرًا، ويفند تقنيدياً، ويترك ولا يذكر إلا من باب أنّه جازف وخالف؛ وذلك كي لا يستغله ضعفاء الناس ممّن أشرت قلوبهم النفاق، وعقولهم الأهواء في الطعن في القرآن الكريم، فيكون قول ابن خراش مدخلاً لهؤلاء السفهاء الذي لا همّ لهم إلا ابعاد الناس عن كلام رب الأرباب، ولكن هيهات هيهات، فالقرآن غير متوقف على رواية حفص بن سليمان، ولا يعلمون أنّ المتكفل بحفظ القرآن هو الله، هذا أولاً، ثانياً: أنّ حفصاً إمام في القرآن بلا منازعة ولا شك ولا ريب في ذلك، وسوف يأتي بيان ذلك مفصلاً.

في جملة من اتهم بوضع الحديث^(١).

- قال ابن معين: ((ليس بثقة))^(٢)، وقال مرة: ((كان حفص بن سليمان، وأبو بكر بن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان أبو بكر صدوقاً، وكان حفص كذاباً))^(٣).

(١) ينظر: الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث؛ له، ترجمة (٢٥٠).

(٢) تأريخ الإسلام، ١١/١٦٦ ترجمة (٥٨).

(٣) الكامل؛ لابن عدي، ٣/٢٦٨ ترجمة (٥٠٥).

التعليق: الصحيح أن قول ابن معين يُحمل على الخطأ، وهذا بيّن ظاهر لمن تأمل كلامه وأنصف، فابن معين تكلم عن حالهما في القراءة وفي الحديث، أولاً: أثبت له مع أبي بكر بن عياش كثير علم بقراءة عاصم فقال ((من أعلم الناس)) وهذه صيغة تفضيل، ثانياً: أثبت له أفضلية على أبي بكر بن عياش في القراءة فقال: ((أقرأ من أبي بكر))، وهذه صيغة تفضيل كسابقتها، ثم فرق ابن معين بينهما في الحديث، فقال عن حفص: ((وكان كذاباً))، وقال عن أبي بكر بن عياش: ((وكان صدوقاً))، ومن آتاه الله فهماً بكلام الأئمة، لا يظن أن قوله: ((كذاباً)) بمعنى الافتراء والوضع على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، إذ كيف نجتمع بين النقيضين معاً، نجعله كذاباً في الحديث، وإماماً صادقاً في القراءة، هذا محال؛ لأنَّ العقل السليم يقول بأنَّ من استحل الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا رادع يردعه عن الكذب على الله - تبارك وتعالى -، قد يورد علينا الخصم أن تكذيب ابن معين له في الحديث دليل على كذبه بالجملة فيسري كذبه إلى القرآن، والجواب سهل فنقول: لكم ذلك لو أن ابن معين كذبه في الحديث فقط، عندها يكون كذبه في القرآن من باب أولى، لكن هذا لم يقع، فإنَّ من كذبه في الحديث هو ذاته من صدقه وقدمه في القراءة، فهذا يعني أحد أمرين لا ثالث لهما، إمَّا أن ابن معين لا يعي ما يقول، فيكذبه ويصدق في آنٍ معاً، وهذا تخريف أن يقال مع إمام من أئمة أهل السنة كابن معين، والثاني أن نصح قوله وندفع التعارض بين المعنيين، عندها سنجد أنَّ المقصود بتكذيبه تخطئته، وهذا هو المعنى اللائق الذي تصح نسبته إلى هذا الإمام.... انتهى ملخصاً من بحث نشر على الأنترنت في (ملتقى أهل الحديث)، وهو يحمل عنواناً الرد على من اتهم حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي؛ لأبي بكر بن عبد الوهاب: ١٢، ومما يضاف على ما تحرر ذكره تأكيداً له وتأجيذاً، أنَّ العرب تطلق الكذب وتريد به الخطأ، كما هو لسان أهل الحجاز، ومن لطيف علم هذا الباب أن يعلم أنَّ لفظة (كذاب) قد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح، على من يهم ويخطئ في حديث، وإن لم يتبين له أنه تعمَّد ذلك، ولا تبين أنَّ خطأ أكثر من صوابه ولا مثله، ومن طالع كتب الجرح والتعديل عرف ذلك، وهذا يدل على أنَّ هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة، التي لم يفسر سببها، ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة، فليحذر الباحث من أن يغتر بذنب في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء، فالكذب في الحقيقة اللغوية يطلق على الوهم - أي الغلط - والعمد معاً، ويحتاج إلى التفسير، إلا أن يدل على التعمد قرينة صحيحة. انتهى ملخصاً من حاشية الرفع والتكميل؛ للتهانوي ١٦٨ (١)، وينظر تفصيل ذلك هنالك مع تعليق المحقق عبد الفتاح أبي غدة.

- قال البخاري: ((سكتوا عنه))^(١)، وقال مرة: ((تركوه))^(٢).
- قال مسلم بن الجاج: ((متروك الحديث))^(٣).
- قال أبو زرعة: ((ضعيف الحديث))^(٤).
- قال أبو حاتم: ((لا يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث، لا يصدق، متروك الحديث))^(٥).
- قال الترمذي: ((يُضَعَّفُ في الحديث))^(٦).
- قال البزار: ((لَيْنَ الحديثِ جَدًّا))^(٧)، وقال مرة أخرى: ((وحفص لَيْنَ الحديث، حدّث بأحاديث مناكير))^(٨).
- وجعله العقيلي في كتابه ((الضعفاء))^(٩).

(١) التأريخ الأوسط، ٢/٢٥٦ ترجمة (٢٥١١).

التعليق: لفظة (سكتوا عنه) هي من ألفاظ الإمام البخاري الخاصة به، كان يطلقها في بعض الرواة جرحاً، قال الذهبي في الموقظة ٨٣: ((أما قول البخاري: سكتوا عنه، فظاهرها أنهم ما تعرّضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى: تركوه))، وقال السخاوي في فتح المغيبي ١٢٦/٢ معلقاً على قول البخاري (سكتوا عنه): ((وكثيراً ما يعبر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: إنهما أدنى المنازل عنده وأردوها، قلت: لأنه لورعه قل أن يقول: كذاب أو وضاع. نعم، ربّما يقول: كذبه فلان، ورماه فلان بالكذب)).

(٢) التأريخ الكبير ٣٦٣/٢ ترجمة (٢٧٦٧)، وكذا في الضعفاء؛ له، ترجمة (٧٣).

(٣) الكنى والأسماء؛ له، ترجمة (١٧٤).

(٤) الجرح والتعديل؛ لعبد الرحمن، ١٧٤/٣ ترجمة (٧٤٤).

(٥) الجرح والتعديل؛ لابنه عبد الرحمن، ١٧٤/٣ ترجمة (٧٤٤).

(٦) الجامع، ٢١/٥ عقيب (٢٩٠٥).

(٧) مسند البزار، ١٣/٢٤٠ (٦٧٤٦).

(٨) مسند البزار، ١٥/٢٢٥ (٦٨٤٨).

(٩) ٢٧٠/١ ترجمة (٣٣٥).

- قال الجوزجاني: ((قد فرغ منه منذ دهر))^(١).
- قال النسائي: ((متروك الحديث))^(٢)، وقال مرة: ((ليس بثقة، ولا يكتب حديثه))^(٣).
- وقال الدولابي: ((متروك))^(٤).
- قال زكريا بن يحيى الساجي: ((يحدث عن سماك، وعلقمة بن مرثد، وقيس بن مسلم، وعاصم أحاديث بواطيل))^(٥).
- قال ابن حبان: ((كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل))^(٦).
- قال ابن عدي: ((عامّة حديثه عمّن روى عنهم غير محفوظة))^(٧).
- وقال الدارقطني: ((ضعيف))^(٨)، وجعله في كتابه ((الضعفاء والمتروكون))^(٩).
- وقال الحاكم أبو أحمد: ((ذاهب الحديث))^(١٠).
- وقال البيهقي - تارة -: ((متروك))^(١١)، ومرة - بل مرات -: ((ضعيف))^(١٢).

(١) أحوال الرجال، ترجمة (١٧٤).

التعليق: هذه اللفظة (قد فرغ منه منذ دهر) من العبارات النادرة، ويقصد بها أنّ الراوي متروك الحديث، وقد استعملها الجوزجاني في حفص بن سليمان خاصة، ولم أر أحداً - على حسب اطلاعي وبحثي حول ذلك - قد استخدمها من قبله ولا بعده، فهي من الألفاظ التي انفرد بها الجوزجاني. وينظر: معجم المصطلحات الحديثية؛ للسيد عبدالمجيد الغوري: ٥٥٧.

(٢) الضعفاء والمتروكون، ترجمة (١٣٤)، وكذا فعل ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكون ٢٢١/١ ترجمة (٩٣٣).

(٣) تهذيب الكمال، ٤/٧، ترجمة (١٣٩٠).

(٤) الكنى والأسماء؛ له، ٧٦٨/٢.

(٥) تهذيب الكمال، ٤/٧، ترجمة (١٣٩٠).

(٦) المجروحين، ١/٢٥٥، ترجمة (٢٤٨).

(٧) الكامل، ٣/٢٧٦، ترجمة (٥٠٥).

(٨) موسوعة أقوال الدارقطني، ٢/٢٢٠ (١٠٥٢).

(٩) ٤٩/٢، ترجمة (١٦٨).

(١٠) تهذيب الكمال، ٤/٧، ترجمة (١٣٩٠).

(١١) السنن الصغير، ٣/٢٧٩، عقيب (٣١٦٩).

(١٢) السنن الكبرى، ٢/٣٤٤، عقيب (٣٣١٢).

• وقال ابن عبد الهادي: ((وأما الحديث، فإنه لم يكن من أهله، ولا ممن يعتمد عليه في نقله))^(١).

• قال الذهبي: ((واهياً في الحديث))^(٢).

• وقال الهيثمي: ((متروك))^(٣).

• وقال ابن حجر: ((متروك الحديث))^(٤).

هذا بيان أهم وأبرز وأشهر أقوال أهل العلم في حفص بن سليمان التي نصت على جرحه وعدم قبول روايته في الحديث، ذكرتها من مصادرها الأصلية حسب الاستطاعة. وسأنقل بعد ذلك النصوص التي جاءت عن أهل العلم التي تصرح بتوثيق حفص بن سليمان أو تقويته، مع تحريرٍ ونقدٍ وبيانٍ لبعض ما وقع فيه اشكالٌ في المطلب الآتي.

المطلب الرابع

أقوال المعدّلين - من أهل الجرح والتعديل - لحفص بن سليمان الأسدي
قد جاءت أقوالٌ لأهل الجرح والتعديل تُقوِّي حفص بن سليمان وتوثِّقه في روايته للحديث، وسوف أعرضها مع التعليق عليها في الحاشية، ومع مناقشة ما يمكن مناقشته.

(١) الصارم المنكي: ٦٣.

(٢) تاريخ الإسلام، ١١/١٦، ترجمة (٥٨).

(٣) مجمع الزوائد، ٩/٢٤٧، عقيب (١٥٣٤٤).

(٤) تقريب التهذيب، ١٧٢، ترجمة (١٤٠٥).

• قال وكيع بن الجراح: كَانَ ثَقَّةً^(١).

• قال أحمد بن حنبل : ما كان به بأس^(٢). وقال مرة: صالح^(٣).

(١) نقل توثيق وكيع في حفص بن سليمان: السخاوي في جمال القراء وكمال الإقراء، ٥٦١، والمزي في تهذيب الكمال، ٦/٧، ترجمة (١٣٩٠)، والذهبي في المغني في الضعفاء، ١/١٧٩، وفي ميزان الاعتدال له، ٥٥٩/١، ترجمة (٢١٢٢)، وابن الملقن في البدر المنير، ٦/٢٤٩، والهيثمي في مجمع الزوائد، ٥/٢٠٥، عقيب (٧٨٩٠)، والمناوي في فيض القدير، ٢/٢٦٥، عقيب (١٨٠٣)، والعيني في مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ١/٢٢٤، ترجمة (٤٧٥).

التعليق: هذا القول من وكيع بن الجراح كأنه غير ثابت؛ وذلك من أوجه:

الأول: أنه مخالف لما عليه الأئمة في تجريح حفص بن سليمان.

الثاني: أن قول وكيع هذا لم نجد أن أحداً من الأئمة المتقدمين قد ذكره في كتابه، بل ولم نجد أن أحداً من المتأخرين ذكره بإسناده، فأين كتب المتقدمين عن قول وكيع هذا الذي فيه توثيق حفص، وليس من عادتهم المحدثين أن يذكر الجرح ويسكتوا عن التعديل، بل حتى أنهم عابوا على ابن الجوزي صنيعه هذا، حيث كان ينقل الجرح ويسكت عن التعديل، والذي تميل إليه النفس وترتضيه هو أن قول وكيع غير ثابت في حفص بن سليمان، وإن ثبت فيحمل على المنقري الثقة، وليس على الأسدي، موافقة لأقوال الأئمة من أهل الجرح والتعديل، والله أعلم.

(٢) أقدم من ذكر قول أحمد في تقوية حفص الخطيب في تأريخ بغداد، ٩/٦٤، ترجمة (٤٢٦٥)، ثم نقله من جاء بعده.

(٣) ينظر: تأريخ بغداد، ٩/٦٤، ترجمة (٤٢٦٥)، وينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي، ١٣/٧، ترجمة (١٣٩٠)، والمغني في الضعفاء؛ للذهبي، ٧٩، وميزان الاعتدال له، ١/٥٥٨ = ترجمة (٢١٢١)، ومجمع الزوائد؛ للهيثمي، ١/٢٢٥، عقيب (٤٩٦)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم؛ لابن عبد الهادي، ترجمة (٢١١)، وفيض القدير؛ للمناوي، ٢/٢٦٥، عقيب (١٨٠٣)، وموسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، ١/٢٧٧، ترجمة (٥٧٧).

التعليق: هذا العبارات المنسوبة إلى الإمام أحمد هي مظنة للوهم والخطأ، بل إن منها ما هو خطأ محض، وقبل بيان هذا الخطأ لا بد من الإشارة أن الخطيب البغدادي هو أول من نقل هذا الاختلاف عن الإمام أحمد، وإلا فالكتب المتقدمة تشير إلى أن أحمد يضعف حفص بن سليمان، بل قال عنه أن متروك الحديث من غير وقوع الاختلاف في النقل عنه، وقول أحمد في تجريح = حفص تقدم ذكره في جملة أقوال المجرحين من أهل العلم لحفص بن سليمان، ولعلي أرجع إلى بيان الخطأ الذي وقع فيه الخطيب ومن جاء بعده إياه مقلداً، فقول الخطيب ونقله أن أحمد قال عن حفص بن سليمان الأسدي أنه صالح، هذا القول هو وهم؛ وذلك أننا عندما رجعنا إلى كتب التي حملت في ثناياها قول أحمد وجدنا أن أحمد قال قوله هذا في حفص بن سليمان المنقري،

• قال سعد العوفي: ((حدَّثنا حفص بن سليمان... لو رأيته لقرت عينك به علماً وفهماً))^(١).

هذه أبرز الأقوال التي كانت تحمل عبارات تدل على تقوية حفص بن سليمان أو تقويته، مع تحرير وبيان لها في الحاشية. وبقيت أمورٌ غير صريحة تدل على أنَّ أصحابها قد ذهبوا إلى تقوية حفص بن سليمان في روايته للحديث، وهذا الأمور لم أر من نَبَّه إليها من المُحدِّثين الذي همَّهم موضوع حفص في مقالاتهم وأبحاثهم. لذا سوف أعرضها مع التعليق عليها في الحاشية، مع بيان ما تميل النفس إليه على حسب القواعد والضوابط عند المُحدِّثين.

حيث جاء في العلل ومعرفة الرجال؛ لابنه عبد الله ١/٤٢٠ (٩١٧): ((سألته عن حفص بن سليمان المنقري؟ فقال: هو صالح))، وفي ذلك دلالة واضحة تدل على وهم الخطيب في جعل قوله (صالح) في الأسدي، ولمَّا كان هذا الوهم واقعاً في لفظة (صالح) فلا يستبعد أنَّ قوله (ما كان به بأس)) كانت في المنقري، ثم نقلت ورويت في ترجمة حفص الأسدي على الخطأ، وهذا الأمر غير مستبعد، فيكون قول الإمام أحمد في حفص بن سليمان واحداً، وهو أنَّه متروك الحديث، كما نقل ذلك عنه الأئمة في كتبهم من قبل الخطيب، ولو كان ثمة اختلاف في قول أحمد في حفص الأسدي لذكره الأئمة قبل الخطيب، لذا نجد أن الهيثمي يقول في مجمع الزوائد بعد أن نقل قول الاختلاف عن أحمد في توثيقه ٢/٤٨٨ عقيب (٢٨٩٥): ((وإختلفت الرواية عن أحمد في توثيقه، والصحيح أنَّه ضعَّفه، والله أعلم)).

(١) تأريخ بغداد، ٩/٦٤ ترجمة (٤٢٦٥)، وتهذيب الكمال، ٧/١٢ ترجمة (١٣٩٠).

التعليق: هذا القول ليس في دلالة على توثيق حفص بن سليمان، فلا شك أنَّ حفصاً كان من العلماء الفهماء، إلا أنَّ روايته للحديث ليست بجيدة، وعلى فرض حمل قول سعد بن عطية للتوثيق فلا يقبل منه قوله هذا؛ وذلك أنَّ سعد بن عطية العوفي متكلمٌ فيه، فلا يقبل منه ما يخالف غيره، قال الخطيب في تأريخ بغداد ١٠/١٨٣ ترجمة (٤٦٩٦): ((سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي... قال: حدَّثنا أبو بكر الأثرم، قال: قلت لأبي عبد الله: أَخْبِرْنِي اليوم إنسان بشيء عجب، زعم أنَّ فلاناً أمر بالكتاب عن سعد ابن العوفي، وقال: هو أوثق الناس في الحديث، فاستعظم ذلك أبو عبد الله جداً، وقال: لا إله إلا الله سبحانه الله، ذاك جهمي امتحن أول شيء قبل أن يخوفوا، وقبل أن يكون ترهيب، فأجابهم، ... ثم قال أبو عبد الله: لو لم يكن هذا أيضاً لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ولا كان موضعاً لذلك))، وينظر : موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ٢/٢٣ (٩٣١). فإذا تبين هذا فلا عيرة بقول سعد العوفي حتى ولو حملنا قوله أنَّه قاله توثيقاً لحفص؛ وذلك أنَّه مخدوش العدالة كما بيَّن الإمام أحمد.

• الأمر الأول: هو صنيع الطحاوي في كتابه شرح مشكل الآثار، حيث روى لحفص بن سليمان غير مرة، وهذا الأمر يدلُّ على أنَّه يرتضيه؛ وذلك أنَّ إخراج روايته في كتابه يدلُّ على ذلك، حيث قال في مقدمة كتابه: ((وإني نظرت في الآثار المروية عنه -صلى الله عليه وسلم- بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها والأمانة عليها^(١)، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها...))^(٢).

• الأمر الثاني: هو صنيع الحاكم، حيث روى لحفص بن سليمان في كتابه المستدرک على الصحيحين، ثمَّ راح يقول عقيب الحديث: ((هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرجاه))^(٣).

(١) وهذا هو موطن الشاهد.

(٢) شرح مشكل الآثار ٦/١ المقدمة.

التعليق: صنيع الطحاوي هذا لا يدلُّ جزماً على أنَّه يذهب إلى تقوية حفص بن سليمان صراحة، إلا أنَّ روايته لحفص بن سليمان في كتابه هذا يكون قد خالف شرطه الذي ألزم نفسه به، ومن ينظر في كتاب الطحاوي يجد أنَّه قد خالف شرطه كثيراً وليس في حفص فقط، وهذا ممَّا ينتقد به الطحاوي، وعلى فرض أنَّ الطحاوي يذهب إلى تقوية حفص بن سليمان يكون هذا اجتهداً منه، وغير موفق فيه؛ وذلك أنَّه خالف ما يكاد أن يجمع عليه المحدثون في تضعيف حفص، ثمَّ أنَّ الطحاوي على قوة علمه إلا أنَّه ليس من الذين عرفوا بالجرح والتعديل، وينقد الرواة، وكما قيل فلكل مقام مقال، ولكل فنُّ رجال، لذا فقول الطحاوي هذا لا يقوِّي حفص بن سليمان كما هو المنهج المتبع في الجرح والتعديل، والله أعلم.

(٣) المستدرک، ١/٦٨٠ عقيب (١٨٤٨).

التعليق: لا شك أنَّ هذا القول من الحاكم تساهل منه، أو وقع منه على سبيل الخطأ؛ وإلا كيف يكون صحيح الإسناد وفيه حفص بن سليمان، ثمَّ يلزمها بقوله: ((ولم يخرجاه))! كيف يخرجاه في صحيحيهما وهما أصح كتابين بعد القرآن الكريم، وفيه حفص بن سليمان، وهو عندهما اتفاقاً - أنَّه متروك الحديث؟! لذا نبَّه العلماء على أخطاء الحاكم في كتابه المستدرک، ولعلي أنقل قول الذهبي فيه؛ وذلك أنَّه لخصه، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٧/١٧٥: ((...شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإنَّ في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءاً، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً))، وينظر تنمة أقوال الذهبي على المستدرک في المصنفات التي تكلم عليها الإمام الحافظ الذهبي -نقداً أو ثناءً-؛ لأبي هاشم إبراهيم بن منصور الهاشمي ٢/٦٢٢.

المبحث الثالث

التضعيف النسبي لبعض الرواة وثناء العلماء على رواية حفص في القرآن

المطلب الأول

التضعيف النسبي لبعض الرواة

من الضروري والمهم أن يُذكر هذا المطلب؛ وذلك لما كان حفص بن سليمان ضعّفه أهل الحديث في روايته للحديث، نجد أنّهم قد أثّروا على روايته للقرآن ثناءً لا ينافيه فيه غيره، فرأيت أن أنظر لهذا المبحث من أقوال أهل العلم تجاه من تُكلم فيه في فنّ وأثني عليه في آخر ونحو ذلك؛ وذلك كي لا يستغرب أحدٌ كيف يكون حفص ابن سليمان ضعيفاً في الحديث أماماً وحجةً في القراءة، وكى لا نجعل لأصحاب الأهواء حجة أو مظنة لضعف حفص بن سليمان في الحديث مدخلاً يدخلوا به في التشكيك في القرآن الكريم. من أجل ذلك سوف يكون الحديث على التضعيف النسبي لبعض الرواة عموماً. فهناك من الرواة من ضعّفوا تضعيفاً نسبياً، والتضعيف النسبي ينقسم على أقسام:

القسم الأول: من ضعّف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، وهؤلاء هم الثقات من أهل الحديث، الذين خلطوا في آخر عمرهم، وهؤلاء متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً^(١).

القسم الثاني: من إذا حدّث من كتابه ضبط، ومن حدّث من حفظه وهم، ومن هؤلاء قومٌ ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض الشيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدثون أحياناً من كتابهم فيضبطون^(٢).

(١) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب ٤١٨، وقد أطلال النفس في ذكر أمثلة ذلك .

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٤٤٠، وقد ذكر أمثلة على ذلك .

القسم الثالث: من ضَعَّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض،

وهؤلاء على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: من حدَّث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط (١).

الضرب الثاني: من حدَّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ (٢).

الضرب الثالث: من حدَّث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه (٣).

القسم الرابع: قومٌ ثقاتٌ في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعفٌ، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم، وهؤلاء جماعةٌ كثيرون (٤).

القسم الخامس: من ضَعَّف حديثه في بعض الموضوعات دون بعض، وهذا النوع يقع في الرواة الذين تخصصوا وأفرغوا عنايتهم لنوع معيّن من أبواب الحديث، أو العلوم الأخرى، ثمّ تعرضوا لغير ما تخصصوا به، وذلك كمن يختص بالقراءة دون السنن، كما هو الحال مع حفص، أو من تخصص في السيرة أو التاريخ، أو من تخصص في الفقه وغيرها من العلوم (٥)، ثمّ تكلم في غير اختصاصه فجاء بأوهام وأغلاط ضَعَّف من أجلها في روايته لغير اختصاصه، ممّا جعل الذهبي يقول: ((وما زال في كل وقتٍ

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٤٥٠، وقد ذكر أمثلة ذلك .

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٤٥٥، وقد ذكر أمثلة ذلك .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٥٨، وقد ذكر أمثلة ذلك .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦١، وقد ذكر أمثلة ذلك .

(٥) ينظر: المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل؛ لعبد الماجد الغوري: ١٦٢.

يكون العالم إماماً في فنٍّ مقصراً في فنونٍ، وكذلك كان... حفص بن سليمان ثبتاً في القراءة، واهياً في الحديث))^(١). ويقول أيضاً: ((فكم من إمامٍ في فنٍّ مقصرٍ عن غيره، كسيبويه مثلاً، إمام في النحو ولا يدري ما الحديث، ووكيعة إمام في الحديث ولا يعرف العربية، وكأبي نؤاس رأس في الشعر عري من غيره، وعبد الرحمن بن مهدي إمام في الحديث لا يدري ما الطب قط، ومحمد بن الحسن رأس في الفقه ولا يدري ما القراءات، وكحفص إمام في القراءة تالف في الحديث))^(٢). وقال الذهبي أيضاً عندما نقل قول الدارقطني على أحد القراء: ((وقول الدارقطني: ضعيفٌ، يريد في ضبط الآثار، أمّا في القراءات، فثبت إمامٌ. وكذلك جماعة من القراء أثبات في القراءة دون الحديث، كنافعٍ، والكسائي، وحفص، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف وحرزوها، ولم يصنعوا ذلك في الحديث، كما أنّ طائفة من الحفاظ أتقنوا الحديث، ولم يُحكموا القراءة، وكذا شأن كل من برز في فنٍّ، ولم يعتنِ بما عداه، والله أعلم))^(٣).

المطلب الثاني

ثناء العلماء على رواية حفص في القرآن

وإذا كان الحال على ما وصفت - في المطلب السابق -، والأمر على ما قد بينت، فسوف أنقل أقوالاً للعلماء في الثناء على حفص بن سليمان في روايته عن عاصم في القرآن على سبيل البيان لا الاستقصاء.

(١) سير أعلام النبلاء، ٢٦٠/٥.

(٢) تذكرة الحفاظ، ٥٧/٣، ترجمة (٩٥٨). قال عبد الله يوسف الجديع في كتابه تحرير علوم الحديث ٤٤٦/١: ((... أن يكون متقناً في النقل لغير الحديث، دون ذلك في الحديث، وفي هذا أن الناقل يكون قد انصرف همه إلى الاعتناء بفنٍّ فأنتنه، وتقّم الحديث وليس من فئه فأتى بما لا يُحمد، فحيث تميّز لنا أمره وعرفنا الفصل فيما روى، فنقتصر على جرحه في الحديث خاصة دون سائر ما روى من العلم، وهذا مثل (حفص بن سليمان القارئ)، فقد بلغ به سوء حفظه ونكارة حديثه إلى أن كان متروكاً في الحديث، لكنّه حُجّة في القراءة، بل عليه المعول في قراءة عاصم، والتي يقرأ بها اليوم أكثر أهل الإسلام)).

(٣) سير أعلام النبلاء ٥٤٣/١١.

• قال ابن معين: ((هو أصح قراءة من أبي بكر بن عياش))^(١). وقال مرة: ((كان حفص بن سليمان، وأبو بكر بن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر))^(٢).

• قال الخطيب البغدادي: ((وكان المتقدمون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأ به على عاصم))^(٣).

• قال الشاطبي في منظومته:

٣٤ - وَبِالْكُوفَةِ الْعَرَاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ ... أَدَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذًا وَقَرْنُفَلَا

٣٥ - فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ... فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلَا

٣٦ - وَذَلِكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرِ الرِّضَا... وَحَفْصٌ وَبِالْإِتْقَانِ كَانَ مُفَضَّلًا^(٤).

• قال ابن عبد الهادي: ((كان مشهوراً بمعرفة القراءة ونقلها))^(٥).

• قال الذهبي: ((قارئ الكوفة))^(٦)، وقال مرة: ((وكان حجة في القراءة))^(٧)، وقال

مرة: ((ثبت في القراءة))^(٨)، وقال مرة: ((أما في القراءة فتقته ثبت ضابط لها))^(٩)،

وقال مرة: ((وأقرأ الناس مدة، وكان ثباتاً في القراءة، واهياً في الحديث؛ لأنه كان لا

يتقن الحديث ويتقن القرآن ويجوده، وإلا فهو في نفسه صادق))^(١٠).

(١) الكامل؛ لابن عدي ٢٦٨/٣ ترجمة (٥٠٥).

(٢) المصدر نفسه، ٢٦٨/٣ ترجمة (٥٠٥).

(٣) تاريخ بغداد، ٦٤/٩ ترجمة (٤٢٥٦).

(٤) متن الشاطبية، وهو - حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع - : ٣.

(٥) الصارم المنكي: ٦٣.

(٦) العبر في غير من غير، ٢١٣/١.

(٧) تاريخ الإسلام، ٨٦/١١ ترجمة (٥٨).

(٨) الكاشف، ٣٤١/١ ترجمة (١١٤٦).

(٩) معرفة القراء الكبار، ترجمة (١٥).

(١٠) ميزان الاعتدال، ٥٥٨/١ ترجمة (٢١٢١).

• وقال الصفدي: ((وكان حجةً في القراءة))^(١).

• قال ابن حجر: ((...مع إمامته في القراءة))^(٢).

• قال المناوي: ((ثبت في القراءة))^(٣).

هذا، وبعد عرض الأقوال وبيان أنَّ حفصاً حجةً في القراءة، ضابطاً لها، بخلاف حاله في الحديث، رأى بعضهم أنَّ مدخل الضعف على حفص بن سليمان كان نتيجة تهاونه بروايته، معتمداً على قول شعبة بن الحجاج الذي تقدّم ذكره عند ذكر أقوال المجرّحين بأنَّ حفصاً كان يأخذ كتب الناس ويرويهما من غير سماع، قال الذهبي: ((إنما دخل عليه الدّاخل في الحديث لتهاونه به))^(٤)، وهذا السبب من جملة الأسباب التي قد يكون حفص بن سليمان قد ضعف من أجلها، وأرى أنَّ أعظم سبب ضعف حفص بن سليمان من أجله هو تفرغه للقرآن واهتمامه به، حتى أثر ذلك على روايته للحديث^(٥).

(١) الوافي بالوفيات، ١٣/٦٢.

(٢) تقريب التهذيب، ١٧٢ ترجمة (١٤٠٥).

(٣) فيض القدير، ٢٧٦/٤ عقيب (٥٢٦٥).

(٤) تأريخ الإسلام، ٨٧/١١ ترجمة (٥٨).

(٥) ممّا جعل ابن حبان يقول في المجروحين ٢٥٥/١ ترجمة (٢٤٨): ((كان يقلّب الأسانيد، ويرفع المراسيل، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها، ويرويهما من غير سماع))، وصنيع حفص هذا هو تساهل وتهاون في الرواية، ممّا جعل الذهبي أيضاً يقول -كما سبق في الأعلى- في تأريخ الإسلام ٨٧/١١ ترجمة (٥٨): ((إنما دخل عليه الدّاخل في الحديث؛ لتهاونه به))، ويرجع ذلك كلّهُ أنَّ حفصاً لم يكن من أهل الحديث، حتّى أنّه عرف بحفص القارئ، وكفاه في ذلك منقبة، وجزاه الله عنّا كل خير.

الخاتمة وأبرز النتائج

وفي الختام أحببتُ أن أُفيدَ أبرز النتائج التي توصلتُ إليها، والآراء التي وقفت عليها، والأحكام التي يحتكم بها، وأن أجعلها في هذه الورقات، وكما هي الجادة المسلوكة عند كتابة البحوث الأكاديمية، ويمكن إجمال ذلك على ما لي:

- أولاً: إنَّ كتب الرجال والتواريخ، لم تحمل في ثناياها سيرة مستوفاتاً حول حفص بن سليمان الأسدي، فقد حرمتنا من ذكر أسرته وأولاده ومن كثير رحلاته.
 - ثالثاً: تكاد أن تتفق عبارات المحدثين على تضعيف حفص وعدم الاحتجاج به، إن لم تكن قد اتفقت، أمّا أقوال من كذّبه فهي: إمّا قولٌ يعني به قائله الخطأ وليس الكذب الاصطلاحي، وإمّا أن يكون من كذّبه قد جازف وأخطأ في قوله.
 - إنَّ عبارات وصنيع من وثّق حفص بن سليمان في الحديث إمّا أنّها مرجوحة، وإمّا أنّها نسبت لأصحابها خطأ، وإمّا أنّها عرضة للشك والريب.
 - رابعاً: إنَّ عدالة حفص بن سليمان متفقٌ عليها، وكذلك صحة قراءته، فهي صحيحة متواترة بالاتفاق، وأنَّ ما نسب إلى حفص من ضعف إنّما يصرف إلى روايته للحديث.
 - خامساً: تضعيف الراوي في بعض الموضوعات لا يعني أنّ الضعف يجري إلى علومه وموضوعاته الأخرى التي رويت وأخذت عنه، فحفص ضعيفٌ بالحديث كما قد تأكّد ذلك تأكيداً، وأشدُّ تأكيداً منه أنّه ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ في القراءة.
- هذا، وما كان صواباً فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ أو سهوٍ أو نسيان، فمني ومن الشيطان، والله ورسوله وأهل العلم منه براء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا وقائدنا وقرّة عيوننا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم .

ثبت المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم:

١. أبحاث في علوم القرآن؛ د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان الأردن، ط. الأولى ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.
٢. أحوال الرجال؛ لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، أبي إسحاق المتوفى: ٢٥٩هـ، تحقيق: عبدالعليم البستوي، حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان، عدد الأجزاء: ١.
٣. الأعلام؛ لخير الدين بن محمود بن فارس، الزركلي الدمشقي المتوفى: ١٣٩٦هـ، دار العلم للملايين، ط. الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
٤. الأنساب؛ لعبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي، أبي سعد، المتوفى: ٥٦٢هـ، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط. الأولى، ١٣٨٢ هـ، ١٩٦٢م.
٥. بحث الدكتور يحيى الشهري الذي تعقب به الدكتور غانم قدوري حول بحثه حفص راوي قراءة عاصم وهو منشور على الشبكة العنكبوتية في ملتقى أهل التفسير.
٦. تاريخ ابن معين، رواية الدوري؛ لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد، البغدادي، المتوفى: ٢٣٣هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٣٩٩، ١٩٧٩، عدد الأجزاء: ٤ .
٧. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٥٢ .

٨. التاريخ الأوسط؛ لمحمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، أبي عبدالله، المتوفى: ٢٥٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، ط. الأولى، ١٣٩٧، ١٩٧٧.
٩. تاريخ بغداد؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ١٦.
١٠. التاريخ الكبير؛ لمحمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، أبي عبدالله، المتوفى: ٢٥٦هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، عدد الأجزاء: ٨.
١١. تحرير علوم الحديث؛ للعبد بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت لبنان، ط. الثالثة ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء: ٢.
١٢. تذكرة الحفاظ؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٤.
١٣. تقريب التهذيب؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط. الأولى، ١٩٨٦م.
١٤. التمييز؛ لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المتوفى: ٢٦١هـ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط. الثالثة، ١٤١٠هـ.
١٥. تهذيب التهذيب؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، مطبعة دائرة المعارف، الهند، ط. الأولى، ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢.

١٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال؛ ليوسف بن عبدالرحمن، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي المزي، المتوفى: ٧٤٢هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، عدد الأجزاء: ٣٥.
١٧. الثقات؛ لمحمد بن حبان، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، طبع بإعانة: وزارة المعارف الهندية، تحت مراقبة: د. محمد عبدالمعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، ط. الأولى، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م، عدد الأجزاء: ٩.
١٨. الجرح والتعديل؛ لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي ابن أبي حاتم، المتوفى: ٣٢٧هـ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.
١٩. جمال القراء وكمال الإقراء؛ لعلي بن محمد الشافعي، أبي الحسن، علم الدين السخاوي، المتوفى: ٦٤٣هـ، تحقيق: د. مروان العطية، ود. محسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط. الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٢٠. جميلة أرباب المراصد؛ لإبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق: الدكتور محمد خضير مضحي الزوبعي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م. نقلاً من مصادر والمراجع التي اعتمد عليها الدكتور غانم في شرحه للمقدمة الجزرية.
٢١. الجامع الكبير؛ لمحمد بن عيسى بن سَورة، الترمذي، أبي عيسى، المتوفى: ٢٧٩هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٦.

٢٢. الرد على الجهمية والزنادقة؛ لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المتوفى: ٢٤١هـ، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات، ط. الأولى.

٢٣. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل؛ لمحمد عبد الحي الأنصاري اللكنوي، أبي الحسنات، المتوفى: ١٣٠٤هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٢٤. سنن الدارقطني؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٥.

٢٥. السنن الكبرى؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الثالثة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٢٦. سير أعلام النبلاء؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الرسالة، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ٢٥.

٢٧. شرح علل الترمذي؛ لزين الدين عبد الرحمن بن رجب بن الحسن، البغدادي، ثم الحنبلي، المتوفى: ٧٩٥هـ، تحقيق: د. همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٨. شرح مشكل الآثار؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي المعروف بالطحاوي، المتوفى: ٣٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م، عدد الأجزاء: ١٦.

٢٩. شرح المقدمة الجزرية؛ تأليف الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد، ط.
الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، مركز الدراسات بمعهد الإمام الشاطبي، جدة.
٣٠. الشيخ عبدالرحمن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها؛ لمنصور بن عبدالعزيز
السماري، دار ابن عفان، السعودية، ط. الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٣١. الصَّارم المنكي في الرد على السبكي؛ لشمس الدين محمد بن عبدالهادي
الحنبلي، المتوفى: ٧٤٤هـ، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد، مؤسسة الريان،
بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٣٢. الضعفاء والمتروكون؛ لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، المتوفى:
٣٠٣هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط. الأولى، ١٣٩٦هـ.
٣٣. الضعفاء الكبير؛ لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، المتوفى: ٣٢٢هـ، تحقيق:
عبدالمعطي أمين، دار المكتبة العلمية بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م،
عدد الأجزاء: ٤.
٣٤. الضعفاء والمتروكون؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، المتوفى:
٣٨٥هـ، تحقيق: د. عبدالرحيم محمد، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
٣٥. الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم؛ لأبي عبدالله
محمد بن سعد بن منيع، المعروف بابن سعد، المتوفى: ٢٣٠هـ، تحقيق: زياد
محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ.
٣٦. العلل ومعرفة الرجال؛ لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى: ٢٤١هـ،
تحقيق: وصي الله بن محمد، دار الخاني، الرياض، الثانية، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م،
عدد الأجزاء: ٣.

٣٧. غاية النهاية في طبقات القراء؛ لشمس الدين ابن الجزري، محمد بن يوسف، المتوفى: ٨٣٣هـ، مكتبة ابن تيمية، ط. الأولى، ١٣٥١هـ، عدد الأجزاء: ٣.
٣٨. فيض القدير شرح الجامع الصغير؛ لزين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن المناوي القاهري، المتوفى: ١٠٣١هـ، المكتبة التجارية، مصر، ط. الأولى، ١٣٥٦هـ، عدد الأجزاء: ٦.
٣٩. الكامل في ضعفاء الرجال؛ لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وآخرون، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٤٠. الكنى والأسماء؛ لمسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى: ٢٦١هـ، تحقيق: عبد الرحيم القشيري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٢.
٤١. اللباب في تهذيب الأنساب؛ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد الجزري، عزالدين ابن الأثير، المتوفى: ٦٣٠هـ، دار صادر، بيروت.
٤٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ لأبي الحسن نور الدين علي الهيثمي، المتوفى: ٨٠٧هـ، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ١٠.
٤٣. المستدرک علی الصحیحین؛ لأبي عبدالله الحاكم، المعروف بابن البيع، المتوفى: ٤٠٥هـ، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٤.

٤٤. **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار، المتوفى: ٢٩٢هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ١٨.**
٤٥. **معجم المصطلحات الحديثية؛ للسيد عبدالمجد الغوري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط. الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.**
٤٦. **مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة؛ للدكتور جمال أسطيري، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط. الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.**
٤٧. **المصنفات التي تكلم عليها الإمام الذهبي نقداً وثناءً؛ لأبي هاشم إبراهيم بن منصور، مكتبة المتنبى، السعودية، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.**
٤٨. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار؛ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.**
٤٩. **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلمه؛ تأليف: مجموعة من المؤلفين: الدكتور محمد مهدي المسلمي، وأشرف منصور عبد الرحمن، وآخرون، ط. الأولى، ٢٠٠١م، عالم، بيروت، لبنان.**
٥٠. **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلمه؛ جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، وآخرون، عالم الكتب، ط. الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٤.**